وبالفعل فقد صادق الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٧ على مشروع قرار تقدم به مباي باسم الائتلاف الحكومي، ينص على وجوب «احتفاظ اسرائيل بقطاع غزة، بحيث تكون مسؤولة عن الامن الداخلي والخارجي في المنطقة، وتوفر للاونروا جميع التسهيلات اللازمة لمواصلة تقديم خدماتها الى اللاجئين، وتضمن توفير الخدمات العامة للسكان»[٣٨].

على أي حال، فان التفكير باحتلال قطاع غزة، كان واردا في ذهن الزعماء الاسرائيليين حتى قبل العدوان الثلاثي في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٦، خصوصا بعد اكتشاف النفط في منطقة حيليش القريبة منه، والخوف من تعرض هذه المنطقة الى ضربات الفدائيين[٣٩]. وكانت اولى الخطوات التي فكر الاسرائيليون باتخاذها، هي تلك التي وردت في مذكرة تقدم بها مدير المخابرات العامة ايسر هارئيل، الذي اقترح العمل على احتلال قطاع غزة بالسرعة الممكنة «لانه، مهما كان الشكل الذي ستتطور به الامور ــ على المدى القصير ــ فانه لا يمكن منع وقوع حرب بين [اسرائيل] ومصر، ومن المستحسن وقوعها في احسن الظروف ملاءمة [لاسرائيل]»[٤٠]. وقد درس هذا الاقتراح بجدية وعمق، حيث برز ايضا الموقف الاسرائيلي تجاه الفلسطينيين في القطاع، وهو نفس الموقف الصهيوني القديم والمعروف، الذي يجيز السيطرة على الارض ومحاولة التخلص من سكانها. والجدير بالذكر ان بن ــ غوريون كان قد اقترح منذ سنة ١٩٥٥، في حديث له مع صحفي اميركي، اخراج اللاجئين من القطاع وضمه الى اسرائيل[٤١]. الا ان هذه الرغبة لم تتحقق اثناء احتلال قطاع غزة سنة ١٩٥٦. فاسرائيل لم تستطع التخلص من سكانه، رغم عمليات القمع الشديدة التي مارستها ضدهم، وبالتالي وجدت نفسها مسؤولة عن مصير أكثر من ٢٠٠ الف لاجيء في المنطقة، مما ادى الى اثارة النقاش من جديد حول القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة داخل الامم المتحدة.

وقد ادى الضغط القوي على اسرائيل، خصوصا الاميركي، الى تراجعها اخيرا عن مشروع احتفاظها بالقطاع، حيث اعلن بن ــ غوريون في ٥ آذار (مارس) ١٩٥٧، اي بعد اربعة اشهر تقريبا على احتلال المنطقة، قرار اسرائيل القاضي بالانسحاب من المنطقة «على اساس الافتراضات التالية: اولا، ان تقوم القوات الدولية بتسلم الحكم العسكري والمدني من القوات الاسرائيلية. ثانيا، ان تتولى هذه القوات المحافظة على الامن والممتلكات، وضمان [تشكيل] ادارة مدنية، وتوفير مساعدة قصوى [لتنفيذ] برنامج الامم المتحدة حول توطين اللاجئين. ثالثا، تواصل الامم المتحدة تحمل مسؤولية ادارة القطاع، حتى الوصول الى اتفاق نهائي حول هذه المنطقة»[٤٢]. الا ان «افتراضات» بن ــ غوريون هذه لم تكن ملزمة بالنسبة لاية جهة، وبالتالي لم يبق امامه سوى الاعلان، نهائيا، عن فشل مخططه تجاه القطاع، قائلا انه غير متأكد من «نية المصريين حول العودة الى القطاع، سواء كادارة مدنية او كقوة احتلال عسكرية، استنادا الى اتفاقية الهدنة»[٤٣]، لذلك بدا يرثي لحال مستوطني الحدود «الذين ذعروا بعد سماعهم قرار اخلاء القطاع». وخلافا لتصريحاته حول مسؤولية النظام المصري في «تحريض» سكان القطاع ضد اسرائيل، فان بن ــ غوريون تراجع عن هذا الاتهام ايضا، مدعيا ان «قطاع غزة هو مصدر فوضى ــ تحت اي حكم أو اية ادارة، طالما لم يجر توطين اللاجئين في بلد آخر. ومن